

التنظيمات العثمانية

أطلق اسم التنظيمات الخيرية أساساً على مرسومين أو لاهيين صدرتا في عهد السلطان عبد المجيد (١٨٢٩ - ١٨٦١) . وهما خط كلغانة في ٣ نوفمبر ١٨٢٩ وخط التنظيمات الخيرية في ١٨ فبراير ١٨٥٦ .

ولكن محاولات الإصلاح والتجديد العثمانية تعود في جذورها الى عهد السلطان مصطفى الثالث (١٧٥٧ - ١٧٧٤) . عندما ظهرت بوادر اصلاح الجيش والمالية . كما ان التنظيمات لم تتوقف بعد عام ١٨٥٦ بل استمرت حتى اندلاع الحرب العالمية الاولى في عام ١٩١٤ . وبذلك تكون حركة التنظيمات العثمانية قد استغرقت نحو قرن ونصف من الزمن .

وكانت حاجة الجيش الى اصلاح اهم ما لفت انتباه سلاطين آل عثمان . اذ كان لا بد للاصلاح من أن يشجع النسي الجيش ، فالحكم العثماني في طبيعته حكم عسكري ، والجيش هو الذي يحكم الى جانب وظيفته في الحرب . كما كانت الهزائم المتلاحقة التي نزلت بالدولة العثمانية خلال القرن الثامن عشر تتطلب الاسراع باصلاح الجيش قبل غيره من ادارات الدولة .

في الولايات العربية

د. عبد العزيز محمد عوض
كلية الآداب - جامعة الرياض

وكان نظام الانكشارية قد فسد كثيرا ، وتحولت من أداة نصر وغلظ الى أداة هزيمة وتخريب ، لذلك أصبح أمر اصلاح الانكشارية ضرورة ملحة . وظهر الاهتمام بتنظيم الانكشارية في عهد السلطان احمد الثالث (١٧٠٣ - ١٧٣٠) وزاد ذلك الاهتمام في عهد السلطان مصطفى الثالث (١٧٥٧ - ١٧٧٤) . الا ان خوف السلطان من الانكشارية جعله يتجنب اصلاحهم ويتجه نحو اصلاح البحرية والمدفعية ، واستعان بعدد من الضباط والغباء الأوروبيين وفي مقدمتهم البشارون « دوطول » لكن هذه الاصلاحات لم تكن ذات نفع كبير لأنها لم تتناول القوة الرئيسية في الجيش العثماني وهي المشاة من الانكشارية .

وعندما رقى السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧) عرش السلطنة أدرك وجوب من قوانين وأنظمة جديدة تنقذ الدولة من الوضع السيئ الذي انحدرت اليه ، وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي أحاطت بالدولة في عهده - إذ كانت في حرب مع روسيا والنمسا ، وتمكنت فرنسا من الاستيلاء على مصر ، واضطراب حيل الأمن في الولايات العربية - فقد قرر سليم الثالث انشاء فرق من المشاة « نظامي جديد » دون أن يتعرض للانكشارية وجعل لهذه الفرق الذي الأوروبي .

وسمى السلطان سليم الثالث الى تميم النظام الجديد في الولايات العثمانية ، وذكر أن والي بغداد سليمان باشا الكبير وخسرو باشا والي مصر وأحمد باشا الجزائر حاكم عكا قد أخذوا بهذه الفكرة .

ولكن الانكشارية قاومت تنظيمات السلطان والتي كانت تهدف الى اصلاح الجيش ومالية الدولة ، وحدث اضطراب في صفوف الانكشارية في ٢٧ مارس ١٨٠٧ ، وعزل السلطان بفتوى استصدرها زعماء الانكشارية من شيخ الاسلام ، ثم قتل بعد ذلك . وتولى الحكم من بعده مصطفى الرابع (١٨٠٧ - ١٨٠٨) ، وأجلس على العرش السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩) بعد ثورة دموية قتل فيها السلطان مصطفى الرابع .

ويعتبر السلطان محمود الثاني من اعلام الإصلاح العثماني ، فقد قطع شوطا كبيرا في طريق الإصلاح ، عندما تمكن من اعادة الانكشارية في يونيو ١٨٢٦ في واقعة مروعة سماها الأتراك « الواقعة الخيرية » لأنهم تفاؤلو ابها خيرا . وبعد ذلك انطلقت مجلة الإصلاح عندما قرر السلطان محمود الثاني انشاء تشكيلات عسكرية جديدة سماها « الماسكر المنصورة الممدية » . وأدرك السلطان انه اذا كان الحصول على الجنود أمرا سهلا فإن الحصول على ضباط اكفاء ليس بالأمر اليسير ، لذلك أرحل في عام ١٨٢٧ ضباط جيشه الى مختلف مدارس أوروبا العسكرية ليتدربوا فيها ، ولم يكثف بذلك بل استدعى ضباطا أوروبين لتنظيم الجيش العثماني وتدريبه ، وفق أساليب الجيوش الأوروبية الحديثة في ذلك الوقت . ومن أشهرهم المارشال البروسي « مولتكه » .

ومما هو جدير بالملاحظة أنه ربما استطاع السلطان محمود الثاني اعداد جيش جديد ، بقيت الدولة فترة غير قصيرة قبل ان يتم تكوين قواتها الحديثة ، وفي هذه الفترة بالذات استطاعت اليونان أن تنال استقلالها بمساعدة الدول الأوروبية واستطاع محمد علي والي مصر أن يحقق انتصاراته على الدولة في بلاد الشام . والى جانب ما سبق شرع السلطان محمود الثاني يعمل على استعادة سلطة الحكومة المركزية في الولايات . فأعلن العرب على أصحاب العصبيات وأصحاب العقوق المكتسبة ، أخذوا بسياسة تقوية قبضة الدولة على ولاياتها وإصلاح الحكم المركزي فيها .

وعلى الرغم من الهزائم المتلاحقة التي حلت بالدولة في عهده سواء في حرب مع اليونان أم في حروبه الفاسرة مع تابعة القوى في مصر والذي تمكن من تهديد العاصمة استانبول . فقد استطاع السلطان محمود الثاني انهاء عهد المفارمين من اصحاب العصبيات وانشاء الحكومة القوية في الولايات العربية والتي تهيمن عليها العاصمة ، كولايات بلاد الشام بعد جلاء القوات المصرية عنها في عام ١٨٤٠ ، وبغداد بعد عزل آخر الباشوات الماليك داود باشا في عام ١٨٣١ وطرابلس الغرب بعد عزل الأسرة القرمانلية في عام ١٨٣٥ .

ولذلك فإن محمود الثاني يعتبر واضح أساس الحكومة المركزية الحديثة في الدولة العثمانية ، الحكومة التي تزعم لنفسها حق السلطان الكامل ، وهي في نفس الوقت تتكفل بإداء واجبات ، وتحمل مسؤوليات مما لم يكن للفرعية عهد بها من قبل . ومهما يكن من أمر فقد أقيمت الدولة العثمانية على عهد اصلاحي جديد ، تميز بالاقبال على حضارة الغرب ، ومما لا شك فيه أن الدولة كانت عند وفاته أقوى منها عند ارتقائه العرش ، فقد اشتدت قبضتها على ولايتها ، إذ لم يترك محمود الثاني مجالاً لظهور مفارمين وأصحاب عصبيات مسلحة ولاة خارجين على الدولة .

وفي عهد السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ - ١٨٦١ م) (١٢٥٥ - ١٢٧٧ هـ) صدر خط كلفانة في فترة اشد فيها العداء بين السلطان عبد المجيد وتابعة القوى في مصر بسبب احتلال بلاد الشام ، لذلك تضمن الخط وعد السلطان بتنفيذ الاصلاحات التي يرغب في ادخالها للدولة ، ليضمن مساندة الدول الأوروبية له في نزاعه الحاسم مع محمد علي باشا . وأهم ما جاء في خط كلفانة :

- ١ - منح السلطان الرعية ، أمانة الروح والعرض والناموس والمال .
- ٢ - وعد السلطان باصلاح الادارة والقضاء ومنع الولاة من قتل الأفراد ومصادرة أموالهم .
- ٣ - أمر السلطان بالتجنيد الاجباري وفق الفرقة العسكرية الشرعية .
- ٤ - نظم السلطان جباية الاموال وتوزيعها وفق أحكام الشرع الاسلامي مع إلغاء أصول الاقترام .

٥ - القضاء على الرشوة التي كانت سائدة في الدولة بسبب قلة الرواتب أو انعدامها والتي كانت سببا في فساد جهاز الحكم والادارة .

٦ - وعد السلطان باستمرار الاصلاح في الدولة العثمانية ، وذلك باصدار التنظيمات والقوانين المتعلقة بأمنية الأنفس والاموال ، واحترامها واعطى العهد بعدم مخالفتها .

٧ - طلب السلطان من الصدر الأعظم - الوزير الاول - تعميم خط كلخانة على جميع الولايات وابلاغه لسفراء الدول الاجنبية رسميا ، ولذلك دلالة على اهتمام الدول الكبرى بشئون الدولة العثمانية الداخلية .

وكان من نتائج خط كلخانة ان تحسنت مالية الدولة بعد تعيين اشخاص لديهم خبرة واسعة في الشؤون المالية، اخلصوا في عملهم وطبقوا العدالة في جميع الضرائب، بعد ان كان يتهرب من دفعها المتنفذون واصحاب المصيبات وبذلك زادت موارد الدولة وصرفت في المجالات النافعة - ونظمت الايرادات والمصروفات فسي سجلات رسمية .

اما في الولايات العربية لا سيما تلك التي استعادتتها الدولة العثمانية من والى مصر ، بمساعدة انجلترا التي ساهمت مساهمة فعالة في طرد محمد علي باشا من بلاد الشام وما اليها ، ولحرص انجلترا على أن تصلح الدولة العثمانية من شأن أنظمتها لتتقوى على الوقوف في وجه الاطماع الروسية في المياه الدافئة في البحرين الابيض المتوسط والاسود . ورغبة الدولة العثمانية أيضا في أن تراث الحكم المصري القوي وتنظيماته بسرعة ، فقد حرصت لذلك على تطبيق التنظيمات التي وردت في خط كلخانة ، فطلبت من ولايتها بافهام الأهالي بمضمون التنظيمات الجديدة .

وبذلك كانت الدولة جادة بازالة الظروف السيئة التي رزحت الرعية تحت وطأتها زمنا طويلا - وعلى الرغم من افتراس بعض المؤرخين بأن الدولة العثمانية لم تكن تهدف من اعلان التنظيمات ونشرها بين السكان سوى اقناع الدول الاوربية بأن ثمة اصلاح يجري ، فتكف أوروبا عن بدعة التدخل في شئونها الداخلية ، تحت شعار حماية الطوائف المسيحية فيها وتقنع بصلاحياتها للبقاء . وان كنا لا نستطيع

إنكار أن ذلك كان يخالف دعاء الإصلاح في الدولة إلا أنه لا يمثل العامل الرئيسي في حركة الإصلاح العثماني .

ومهما يكن من أمر فإن محاولات السلاطة - والذين تمتعوا بسلطات واسعة ومطلقة قبل ذلك - أفهام الرعية أن السخرة والمظالم أصبحت متنوعة ، وهم الذين كانوا يقتلون ويستغلون وينهبون ، بل يسمحون بذلك لأعوانهم ، تعتبر انقلاباً في مفهوم وأسلوب الحكم عند العثمانيين . وأنها خطوة إصلاحية مهمة من جانب الدولة جديرة بالتقدير .

أما أن أجهزة الحكم والإدارة العثمانية لم تتكيف مع التنظيمات الجديدة فذلك أمر طبعي . لأنه مهما أوتي رجال الإصلاح في الدولة من إخلاص وصدق ونزاهة ، فهم لا يستطيعون أن يبدلوا في بضعة سنين جهاز حكم دام جامداً مئات الأعوام ، فإذا كان ثمة قصور في تطبيق التنظيمات - وهو موجود فعلاً - فإن مرد ذلك إلى عدم كفاءة ونزاهة الجهاز الإداري . وعلى الرغم من ذلك فقد طبقت الدولة ما ورد في خط كلخانة ١٨٣٩ فيما يتعلق بأمنية الروح والشرف والمال ، فبطلت عادة مصادرة الأموال ، وتمتع الرعايا بما يملكون ، نعلنياً ، بعد أن كانوا يخفون ثرواتهم ويتظاهرون بالفقر ، كما تمتعوا بحرية أكثر من ذي قبل .

وفي الأعوام الأخيرة من حكم السلطان عبد المجيد ، صدر خط التنظيمات الخيرية في ١٨ فبراير ١٨٥٦ بعد انتصار الدولة العثمانية وحليفاتها - إنجلترا وفرنسا وإيطاليا - على روسيا في حرب القرم ١٨٥٦ وقبل انعقاد مؤتمر الصلح في باريس . وقد اتخذت الدولة في هذا الخط خطوات إصلاحية إيجابية لغير رعاياها ، فأقر السلطان كافة المبادئ التي وردت في خط كلخانة وأهتم بصفة خاصة بالتأكيد على مبدأ المساواة القانونية والمدنية لكافة رعايا الدولة وحققهم في خدمتها .

ويمكن إجمال أهم النقاط التي وردت في خط التنظيمات الخيرية فيما يلي مع ملاحظة أن أكثرها يتعلق بحقوق ومصالح الطوائف غير الإسلامية :

١ - إقرار امتيازات الطوائف غير الإسلامية بعد إعادة النظر في تنظيماتها من قبل الطوائف نفسها .

٢ - السماح للطوائف غير الإسلامية بحرية ممارسة شعائرها الدينية وبناء معابدها بشروط يتوفر فيها التسامح .

٣ - اعلان المساواة في المعاملة بين جميع الطوائف وتأمين الحرية الدينية لكل مذهب .

٤ - فتح المجال أمام كافة رعايا السلطان للمساهمة في خدمة الدولة والاستفادة من خدماتها والمساواة في الحقوق والواجبات .

٥ - نص الخط على انشاء محاكم مختلطة للفصل في القضايا المدنية والجنائية أما قضايا الاحوال الشخصية ، فتكون من اختصاص المحاكم الشرعية للمسلمين والمحاكم الطائفية لغير المسلمين .

٦ - وعد السلطان بالسماح للأجانب بالتملك في الدولة وبإثراك رؤساء الجماعات والطوائف غير الاسلامية في مناقشات المجالس المتعلقة بشئونهم كما وعد بإجراء اصلاحات شاملة في مجالات المالية والمواصلات والمصارف والزراعة والتجارة .

ولكن مبدأ المساواة المدنية والاجتماعية لم يطبق تماما ، فقد ظلت الخدمة العسكرية محصورة بالمسلمين وحدهم ودفع غيرهم الاعانة العسكرية بدلا عنها ، كما ظلت الدول الأوروبية تدعي حماية الطوائف المسيحية . ففرنسا تدعي حماية الكاثوليك وروسيا تعتبر نفسها حامية الأرثوذكس ، وانجلترا تعد نفسها حامية البروتستانت وتعطف على الدروز .

هذا وقد حالت عوائق كثيرة دون تحقيق النتائج التي كانت متوقعة من التنظيمات ، ويمكن اجمالها فيما يلي :

١ - لقد كسان الحماس عند بعض المصلحين شديدا للأخذ بنظم الغرب وأساليبه ، ولكن هذا الحماس لم يتجاوز الجوانب الشكلية من النظم الغربية .

٢ - ان زعماء الاصلاح لم يأخذوا بعين الاعتبار الاختلافات الموجودة بين السكان .

٣ - ان التنظيمات كان ينقصها حكومة حازمة لتطبيقها ، ولم يرض عنها الأجانب الذين تمتعوا بامتيازات خاصة كما قاومها المتنفدون ايضا .

٤ - تستطيع تلخيص عوائق الإصلاح بعاملين : عامل داخلي تمثل بتعسك العناصر المحافظة في الدولة بالأوضاع السابقة ، وبالمصاعب المالية وبعدم رغبة بعض السلاطين من آل عثمان في السير بالإصلاح نحو غايته وهي اقرار العلاقة بين الدولة ورعاياها على أساس جديد . وعامل خارجي تمثل باستمرار ثورات الشعوب المسيحية في البلقان وباستمرار الضغط الأوربي على الدولة ، وقد صرفها ذلك عن التفكير في الأمور الإصلاحية إلى الدفاع عن ولاياتها المهددة بالاحتلال الأجنبي .

وبذلك تكون التنظيمات قد تمت تحت تأثير دافعين هما :

١ - اقتناع رجال الدولة المستنيرين من أمثال مصطفى رشيد باشا وعالي باشا وفؤاد باشا ومدحت باشا وغيرهم بضرورة اصلاح الدولة .

٢ - الحد من التدخل الأجنبي في شئون الدولة الداخلية ، تحت شعار اصلاح أحوال الرعايا المسيحيين ، وجدير بالذكر ان هذا الدافع كان وراء اقدم الدولة على اصدار كثير من اللوائح والأنظمة والتي هدفت منها خلع ود الدول الأوروبية .

أما في مجال تطبيق التنظيمات فقد حرصت الدولة على الأخذ بنظام الحكم المركزي ، متأثرة بفرنسا ، لكنها غالت في المركزية كثيرا . كما وجدت صعوبة في تطبيقها في الولايات البعيدة مثل اليمن والحجاز والولايات التي تكثر فيها القبائل والعشائر البدوية كولايات العراق الثلاث - البصرة وبغداد والموصل - حيث لم يكن من السهل ان تستجيب العشائر للتنظيمات الجديدة ، وسرعان ما فقد شهد العراق بعض الإصلاح أثناء ولاية مدحت باشا لبغداد فنظم الادارة وأخضع العشائر لسلطة الدولة .

ومهما يكن من أمر فإن التنظيمات العثمانية طبقت في ولايات بلاد الشام (ولاية سورية وولاية حلب وولاية بيروت ومنصرفية القدس ومنصرفية جبل لبنان) قبل غيرها من ولايات الدولة الأخرى وبسرعة وشمول أكثر من ولايتي بغداد والبصرة مثلاً . ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها :

١ - الحكم المصري لبلاد الشام (١٨٣١ - ١٨٤٠) وعلى الرغم من أن هذا العهد كان قصيرا ، إلا أنه كان مثالا يحتذى وتجربة ناجحة في الحكم المركزي . مهدت الطريق أمام العثمانيين وتنظيماتهم ، فقد أنهى المصريون عهد الحكم السطحي ،

وتمشيا مع سياسة مكافحة أصحاب المصنبيات القطاعية والطائفية والمتنفذين التي أعلنها السلطان محمود الثاني ، ربط العثمانيون ولايات بلاد الشام بالعاصمة مباشرة .

٢ - منع متصرفية جبل لبنان نظاما خاصا ، فقد دفع ذلك الدولة العثمانية لأن تقيم في الولايات المجاورة للمتصرفية المذكورة نظام حكم لا يقل شأنا في نظر الدولة على الأقل من نظام حكم المتصرفية الخاضع لشراف قناصل الدول الأوروبية والعامية له . كما هدفت الدولة من وراء ذلك اقناع الدول الأوروبية ان بإمكانها - الدولة - تطبيق التنظيمات التي أعلنتها من ناحية واقناع الطوائف التي تعيش في الولايات المجاورة للمتصرفية - والتي كانت ترى في نظام جبل لبنان مثالا يحتذى - بجدوى الإصلاح في الدولة العثمانية من ناحية أخرى .

٣ - سياسة الدولة العثمانية في منع المؤثرات الأجنبية من التصرب الى الولايات المجاورة وحصرها في متصرفية جبل لبنان ، وذلك بإقامة نظام حكم صالح فيها .

٤ - تولية عدد من الولاة المصلحين في ولايات بلاد الشام مثل مدحت باشا وأحمد حمدي باشا وحسين ناظم باشا وغيرهم ، ممن كان لهم فضل ارساء قواعد الإصلاح وتطبيق الأنظمة والقوانين التي كانت تصدرها الدولة . ولكن محاولاتهم الإصلاحية كانت بطيئة لأن الطفرة في الإصلاح لم تناسب العقليات العثمانية المحافظة .

٥ - شبكة المواصلات العديدة والبرقية والتي ربطت ولايات بلاد الشام بالعاصمة استانبول ، وبذلك أصبح في وسع الدولة مراقبة موظفيها وأدى ذلك بدوره الى انتظام المعاملات الادارية وسرعة البت في القضايا .

ولكن حالت صعوبات دون تطبيق التنظيمات في بلاد الشام على نحو أفضل ، منها ما يعود الى جهاز الحكم والادارة ، فالتطور السريع الشامل الذي طرأ على أنظمة الدولة لم يرافقه تطور مماثل في جهاز الحكم والادارة ، ومن ناحية أخرى فان طوائف المجتمع ولا سيما في الريف والبادية اعتبرتا محاولات الدولة في الإصلاح والتنظيم تدخلا في شئونها الخاصة وتقويضاً لاستقلال الذي نعمت به فترة طويلة .

ومن هنا كانت مأساة الإصلاح العثماني ، جهاز اداري لا يتمتع بقدر من الكفاءة وعصبية طائفية قطاعية منتشرة في طول البلاد وعرضها ترفض محاولاتها

الاصلاحية . ولكن على الرغم من هذه الصعوبات فقد استطاعت الدولة أن تحقق الكثير قبل اعلان الحرب المالية الاولى ، فانهت عهد المفارمين من أصحاب العصبية وأنشأت في ولاياتها الحكومة القوية التي تهيمن عليها العاصمة ، واتسع نطاق العمل الحكومي وأصبح يمس حياة الفرد العادي ، ويتدخل في كل شيء .

وفي مجال الادارة نظمت الدولة جهازها الاداري وحددت اختصاصات كل موظف فيه ، وسنت أنظمة المجالس الادارية المحلية ، وحاولت اشراك الشعب في تحمل مسئولية الحكم . واهتمت الدولة بالناحية الاقتصادية فنظمت الضرائب وحدت من سوء استغلال المحصلين والمتزيمين للفلاحين . وراقبت ميزانية الولايات وأشرفت على ادارتها المالية اشرفا تاما .

وفي مجال الزراعة اصدرت الدولة قانون الأراضي الهمايوني ١٨٥٨ والذي استهدف وضع حد لفوضى الملكية العقارية التي كانت سائدة من قبل ، وكان محاولة جادة من الدولة للسيطرة على أراضيها ووضع حد للمتلاعبين بها .

أما في حقل التعليم ، فقد توسعت الدولة في انشاء المدارس وأصبح لها نظام تعليمي رسمي يقوم على تدريس اللغة التركية ويعمل على نشرها وتعميمها ، وقد أدت تلك السياسة التي تدور العلاقات بين الاصلاحيين العرب والأتراك الاتراك . وتشطت الدولة في مد شبكة من خطوط المواصلات المعبدة والحديدية والسلكية . استفادت منها كثيرا في تدعيم ادارتها وفي اقرار الأمن والنظام ، وفي الاستغلال الاقتصادي ايضا ، وتنظمت الدولة شئون الطوائف ، وحاولت الحد من التدخل الأجنبي في شئونها الداخلية .

وبناء على ما سبق ، فقد نجحت الدولة العثمانية في اقامة نظام حكم مركزي اكتمل بناؤه في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ - ١٩٩٠) ولما جاء الاتعاديوون الى الحكم في عام ١٩٠٨ رغبوا في وراثة حكم عبد الحميد المركزي ، ولكنهم رغبوا من وراثة سياسته العثمانية والاسلامية . ولما كانت النفوس في الولايات العربية وبخاصة في ولايات بلاد الشام قد اصبحت اكثر احساسا - مع الزمن - بمزايا الحكم اللامركزي ، نشب نزاع بين الاتحاديين الاتراك أنصار الحكم المركزي وبين الاصلاحيين العرب الذين نادوا باللامركزية في الحكم .

ويعود ذلك لاختلاف مفهوم الطرفين للإصلاح ، فقد اعتبر الاتحاديون أن تقوية قبضتهم على الولايات العربية التي كانت في حوزة الدولة ، أول شرط للإصلاح بينما كانت وجهة نظر العرب في الإصلاح تتلخص في تعريب الإدارة في ولايتهم والحكم اللامركزي وحياء الروح العربية وإظهار أجداد العرب وحياء تراثهم في مجالات الآداب والعلوم ، وتحسين أحوالهم الاقتصادية ، وكف أذى الموظفين الأتراك عنهم ، غير أن فترة النزاع كانت قصيرة (١٩٠٩ - ١٩١٤) وما لبثت الحرب أن اندلعت وانتصر الاتحاديون في نزاعهم مع الإصلاحيين العرب ، وبقي حكمهم مركزيا شديدا حتى جلاء قواتهم من الولايات العربية في عام ١٩١٨ .

ويقضي الانصاف أن لا ننقل من شأن محاولات الدولة العثمانية الإصلاحية ورغبتها في الأخذ بالأساليب الحديثة - ولكن التخلف الذي استمر قروناً - وهيبه الشركة التي خلفتها فوضى القرون السابقة ، كانا من الثقل بحيث جعلتا محاولات الإصلاح تبدو وكأنها غير مجدية ، كما أن السنوات القليلة التي تبقت للحكم العثماني في الولايات العربية كانت غير كافية لإصلاح ما أفسدته الأيام الغوالي .

تعقيب :

● ولعل من اتمام هذا الموضوع أن تذكر المجلة تنظيماً إدارياً أعطى الفائدة الكبرى لكثير من العرب ، وهو مدرسة أو كلية أركان الحرب في الأستانة حيث أخرجت لنا رجالاً كانوا قادة في النهضة العربية كعسكريين مارسوا السياسة من بينهم الرعيل الأول ياسين الهاشمي ، طه الهاشمي ، العراقيان وقبلهما محمود شوكت عزيز علي المصري ، سليم الجزائري - طارق الإفريقي - والرعيل الثاني نوري السعيد - جعفر العسكري - جميل المددني - مولود مخلص - علي جودت الأيوبي - مراد الاختيار - جميل الراوي - إبراهيم السراوي - حسني العلي .

والتنظيم الآخر هو إصدار مجلة الأحكام الشرعية التي ما زالت مرجعاً فقهاً للذهب أبي حنيفة رحمه الله ، وما أضيف إليه من اختيارات ، ثم هناك المدرسة المملطانية ، وقد تخرج منها كثير من شباب العرب ، نذكر من العجازين أحمد أبو بكر - حميد الله - السيد حسين طه ومن اليهم .

محمد حسين زيدان